

# مزايا التعاون الاقتصادي

■ يترتب على اتساع حجم السوق عدة مزايا أهمها الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية نتيجة لتشجيع إقامة وتوسيع الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية سليمة والإفادة من وفورات الإنتاج الكبير ( الخارجية والداخلية) وزيادة المكاسب من التجارة وازدياد المنافسة، والقضاء على مخاطر العمليات التجارية بما يؤدي إلى رفع الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد وزيادة الاستثمارات وارتفاع مستوى الرفاهية، وفيما يلي تفصيل للمزايا الاقتصادية لاتساع حجم السوق:-

## أولاً: الاستفادة من وفورات السعة:

■ الاستفادة من وفورات النطاق الواسع: يترتب على اتساع حجم السوق إمكانية إنشاء وحدات إنتاجية كبيرة الحجم تتحقق لها الوفورات الخارجية والداخلية الآتية:

أ) الوفورات الخارجية: وهي تلك الوفورات التي يشترك فيها عدة وحدات إنتاجية في صناعة ما أو عدة صناعات، وأهمها:

وفورات المعرفة: إذ يمكن باتساع حجم الصناعة إقامة المراكز البحثية المتخصصة وإصدار النشرات والمجلات العلمية التي تقدم نتائج البحث والتقدم الفني والعلمي الحديث للوحدات الإنتاجية بصورة سهلة وتكاليف قليلة مما يسهم في تحقيق مزيد من التقدم لهذه الوحدات.

■ وفورات التخصص: وهي تلك الوفورات الناجمة عن إمكان إنشاء وحدات متخصصة في أداء بعض العمليات اللازمة لإتمام الإنتاج بالصورة المرغوبة والتي تعجز الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم عن إقامتها منفردة لما تتطلبه من آلات ومعدات ذات طاقة إنتاجية كبيرة وتكلفة عالية.

(ب) الوفورات الداخلية: وهي تلك الوفورات المتحققة للوحدة الإنتاجية نتيجة لتوسعها في الحجم وأهمها:

1. الوفورات الفنية: وتتمثل في الاستفادة من تقسيم العمل واستخدام الآلات الحديثة ذات الحجم الكبير وأكثر كفاءة على أداء العمل لتمييزها بارتفاع الإنتاج، وارتفاع مستوى جودته بما يحقق الاستخدام الأمثل إذ أن تحقيق الحد الأقصى من الكفاءة في استخدام وحدات الآلات المرتبطة ببعضها، كما أن هذه الآلات تستخدم بكامل طاقتها الإنتاجية، وبذا تزداد الإنتاجية وتقل التكاليف.

2. الوفورات الإدارية: وذلك بتخصيص الموظفين الإداريين وإمكانية استخدام الأساليب الإدارية والحسابية الحديثة، والقيام بالأبحاث.

3. وفورات التسويق والعمليات التجارية: وهي الوفورات التي يمكن الحصول عليها نتيجة للكفاءة في شراء المواد الخام، وبيع السلع المنتجة. إذ أن المشروعات الكبيرة يمكنها الحصول على أسعار أقل لموادها الخام لكبر حجمها، وأن تحصل على هذه المواد بصورة منتظمة وتستطيع الحصول على امتيازات وتخفيضات خاصة في وسائل النقل والشحن والتعبئة.

4. كما وأن هذه المشروعات تستطيع التوفير في نفقات توزيع منتجاتها بالتوسع في عدد المنتجات وفي نوعيتها وإنشاء إدارة خاصة للمبيعات والحصول على خبراء في فن الشراء والبيع، بالإضافة إلى أن نسبة بضاعة المخزن التي يحتفظ بها المشروع الكبير أقل من النسبة التي يحتفظ بها المشروع الصغير، وذلك لأن احتياطات الأمان المثالي التي تهيئ حماية من التغيرات العشوائية وبذا يمكن للمشروع الكبير أن يواجه طلبات عملائه من بضاعة المخزن بدون تأخير، وتنطبق نفس قاعدة الاحتياطات هذه أيضا على الاحتفاظ بأرصدة نقدية لأغراض السيولة.

5. الوفورات المالية: إذ أن اتساع حجم المشروع يجعل من السهل الحصول على القروض اللازمة للاستثمار وبشروط أفضل، كما أن الثقة في المشروعات الكبيرة تمكنها بسهولة من طرح أسهم جديدة في السوق لزيادة رأسمالها.

6. وفورات المخاطر: إذ أن المشروعات الكبيرة أقدر على تحمل المخاطر من المشروعات الصغيرة لذا فهي أكثر استقراراً في أعمالها، حيث تستطيع هذه المشروعات توزيع المخاطر بتنوع الإنتاج أو الأسواق أو مصادر المواد الخام أو عمليات الصناعة ومثل هذا التنوع يجعل المشروعات الكبيرة أقل تأثراً بالتغيرات المفاجئة ويمكنها من الاستمرار والتقدم في أعمالها.

7. فضلاً عن بعض الوفورات الأخرى التي يمكن تحقيقها فقط في ظل الإنتاج الكبير وذلك في التصميم وتخطيط الإنتاج وتنوع المعلومات وذلك لأنه يمكن في هذه الحالة أداء هذه الأنشطة على الوجه الأمثل وبقدر أقل من التكلفة وذلك لأن تكلفتها تزيد بدرجة أقل من زيادة الإنتاج. وبذا يمكن خفض نفقات الإنتاج. وبالطبع فإن مقدار هذا الحفض يتفاوت بين الصناعات وحسب أحجام المصانع.



■ ثانياً: ازدياد المنافسة والقضاء على الاحتكار: إن كبر حجم السوق يزيد المنافسة بين المنتجين بما يؤدي إلى تخفيض الأسعار وتحسين مستوى الإنتاج ، كما أن إزالة الحواجز الجمركية يزيد من عدد المنافسين في مجال إنتاج هذه السلعة وبذلك يخفف من حدة الاحتكارات وأثارها السلبية على توزيع عناصر الإنتاج وانخفاض الإنتاجية ورفع الأسعار مما يزيد من كفاءة استخدام الموارد ويقدم حافزا على إجراء التحسينات في أساليب الإنتاج.

- ثالثاً: القضاء على مخاطر العمليات التجارية: ينشأ عن الإجراءات والتنظيمات الإدارية المفروضة على التجارة الخارجية عدة مخاطر أهمها:
1. تحمل تكاليف أو جزاءات غير متوقعة.
  2. تأخير العمليات التجارية أو إلغائها.
  3. قيود النقد الأجنبي وحصص الاستيراد.

4. ما قد يطرأ على القيود والسياسات النقدية والمالية والاجتماعية والسياسية وأسعار الصرف من تغيير.

5. عدم استقرار الأسواق الخارجية من اضطرار الحكومات إلى تشجيع إنتاج بعض المنتجات ذات الأهمية الاستراتيجية رغم عدم خضوع إنتاجها للمبادئ الاقتصادية التي تحكم توزيع الموارد المحدودة على الأتجة البديلة حتى تتجنب الاضطراب الذي تتعرض له إذا ما توقف استيراد هذه السلع.

■ ولا شك في أن هذه المخاطر تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر كما تختلف على مر الزمن إلا أنه مما لا جدال فيه أن قيام التعاون الاقتصادي واتساع حجم السوق يقلل من هذه المخاطر في العلاقات الاقتصادية بين الدول، كما أن قيام التكامل الاقتصادي بصورة اتحاد جمركي أو أي صورة أرقى تعنى دوام الالتزامات فيما يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية وغيرها من صور القيود المفروضة على التجارة، وبهذا تزول المخاطر المرتبطة بوجود هذه القيود كذلك المخاطر المتعلقة بتغيير السياسات النقدية والمالية وغيرها .

■ رابعاً: زيادة النشاط الاستثماري: وذلك بزيادة الاستثمارات في صناعات التصدير وتشجيع رأس المال الأجنبي الخاص على الاستثمار المباشر وإتاحة الفرصة للصناعات الناشئة للتوسع، كما يؤدي التعاون إلى تسهيل انتقال رؤوس الأموال بين البلاد الأعضاء .

■ وحيث أن هذا الاستثمار يتم بناء على قواعد الميزة النسبية بتخصص كل دولة في بعض الصناعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وما يستتبع ذلك من قيام الدول داخل المنطقة بإحلال وإيرادتها من هذه الصناعات محل وارداتها من العالم الخارجي،



■ يتوقف مدى استفادة أي دولة من الدول من تعاملها الخارجي مع الدول الأخرى على عدة عوامل تتفاعل فيما بينها محددة العلاقة بين أسعار صادراتها و وارداتها، وفيما يعكس أهم هذه العوامل:



## أولاً: بالنسبة للصادرات:

- أ) نسبة عرض الدولة من السلعة إلى إجمالي العرض العالمي .
- ب) نسبة حجم الطلب العالمي على السلعة إلى العرض العالمي الإجمالي بصفة عامة وإلى عرض الدولة بصفة خاصة .
- ج) مدى مرونة الطلب العالمي على السلعة .

## ثانياً: بالنسبة للواردات:

أهمية الدولة كسوق مشتري.

■ فكلما كانت الدولة المصدرة متحكمة في نسبة كبيرة من العرض العالمي كلما تأثر تحديد السعر بظروف هذه الدولة بل أنها يمكنها الانفراد بتحديد هذا السعر عند مستوى معين لرفع نسبة أسعار صادراتها إلى أسعار وارداتها مما يزيد من عوائدها من التجارة الخارجية.

■ كذلك فإن زيادة نسبة الطلب العالمي على سلعة على عرضها العالمي، وإن عرض الدولة يمثل نسبة كبيرة من هذا العرض العالمي يمكن الدولة من التمتع بمركز احتكاري يمكنها أيضاً من تحديد سعر السلعة على نحو مرتفع.



■ وتضيف قلة مرونة الطلب العالمي على سلعة الدولة إلى هذا الأثر الاحتكاري أيضا في رفع سعر السلعة. كذلك فإنه إذا كان سوق الدولة المشتريّة من دول العالم الأخرى هو مركز الثقل في إحدى السلع فإنها تستطيع الحصول على وارداتها بالكميات والأصناف والأسعار الموافقة وبأفضل الشروط.

■ وتأسيساً على ذلك فإنه يمكن القول بأن الدول العربية ككتلة تتمتع بمركز احتكاري في بعض السلع وأهمها النفط والأقطان الطويلة التيلة والتمور وبعض الفواكة وبأهمية خاصة كسوق مشتري آخر من السلع وأهمها سلع الإنتاج الاستثمارية والوسيطة وبعض المواد الغذائية. ولكنها لكونها تتعامل منفردة مع دول العالم الأخرى فإنها بذلك تفقد أهميتها ووزنها في السوق العالمية ولا تستطيع تحقيق النتائج السالفة الذكر لمثل هذه الأهمية. أما إذا توافرت السياسة المتكاملة لهذه الأقطار في تجارتها الخارجية فإن هذه النتائج تكون سهلة المنال.

■ ثالثاً: التقارب الجغرافي: على الرغم من أن التقارب الجغرافي لا يعد شرطاً جوهرياً لتحقيق التعاون بين الدول المختلفة إزاء تقدم وسائل المواصلات إلا أن لهذا الاتحاد بين البلاد عدة مزايا أهمها قصر المسافة التي يتعين قطعها بالنسبة للسلع المتبادلة، وخفض تكاليف النقل، وسهولة انتقال عناصر الإنتاج خاصة العمل، وتشابه الأذواق، كما وأن إقامة مسالك توزيع السلع في البلدان المتجاورة يكون أكثر سهولة. لذا فإن القرب المكاني يعد من دعائم التكامل العربي نظراً لقرب الأقطار العربية المكاني من بعضها وسهولة الاتصال بينهما .

# مراحل التعاون الاقتصادي

■ يتم تصنيف هذه المراحل عادة تبعاً لما تتضمنه من أسس. ويتوقف بيان هذه المرحلة على الهدف من اتباعها والمجال أو القطاع المراد تنسيقه أو تنميته. وعادة ما تلعب العوامل السياسية والاقتصادية الدور الأكبر في التعاون الاقتصادي بين الدول.

**أولاً: منطقة التجارة الحرة:** فيها تلغى التعريفات الجمركية والقيود الكمية على تحركات السلع بين الدول المشتركة فيها مع احتفاظ كل دولة بتعريفاته الجمركية إزاء الدول غير المشتركة ولا يشترط في الاتفاقيات المعقودة لإقامة المناطق التجارية الحرة قيام الدول المشتركة بتعديل اتفاقاتها التجارية المعقود بينها وبين الدول الأخرى غير الأعضاء. إذ أن الدول المشتركة لها حرية تقرير سياستها التجارية وتعديلها.

- لذا فإن هذه المناطق تكون عرضة لحدوث تغيرات في التجارة والإنتاج والاستثمار والتي تنجم عن عدم إتباع سياسات موحدة تجاه الدول غير المشتركة في المنطقة. ولا تتضمن اتفاقات قيام هذه المناطق عادةً بإجراءات خاصة بشأن إطلاق حرية انتقال عناصر الإنتاج أو بشأن تنسيق التشريعات الضريبية والسياسات الإنتاجية والنقدية وغيرها.
- وتعد منطقة التجارة الحرة أبسط أنواع التكامل الاقتصادي وغالباً ما يقتصر قياسها على التجارة في منتجات معينة زراعية أو صناعية أو غيرها.



ثانياً: الاتحاد الجمركي: تعتبر الاتحادات الجمركية من وجهة النظر الاقتصادية أرقى مرتبة من مناطق التجارة الحرة بسبب التغلب على انحراف الإنتاج والاستثمار وارتفاع النفقات الإدارية في المناطق التجارية الحرة. حيث يتضمن الاتحاد الجمركي إلى جانب القضاء على التمييز في حركات السلع بين الدول المشتركة كما في منطقة التجارة الحرة توحيد التعريفات الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء.

■ أي أن الاتحاد الجمركي يقتصر عمله أيضاً على تنظيم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يكفل حرية التجارة وتوسيع نطاق السوق، لكنه يقتضى قيام الدول المشتركة فيه بتعديل الاتفاقيات التجارية بينها وبين الدول الأخرى غير الأعضاء في الاتحاد حتى لا تتعارض نصوصها مع التزامات الدول الأعضاء تجاه بعضها البعض، وعدم عقدها اتفاقيات جمركية أو تجارية تمس النظام الجمركي دون موافقة الدول الأخرى المشتركة. وغالبا ما سيتم إقامة هذه الاتحادات تدريجيا .

## ■ وتتوقف آثار قيام الاتحاد الجمركي على الكفاءة الإنتاجية لاستخدام الموارد الاقتصادية على عدة عوامل أهمها:

1. مدى التكامل والتنافس بين الاقتصاديات المتكاملة

2. الفروق في تكاليف الإنتاج

3. حجم الاتحاد،

4. المسافات التي تفصل بين الدول المتكاملة وتكاليف النقل بينهما،

5. مدى ارتفاع الرسوم الجمركية قبل قيام الاتحاد.

■ فبالنسبة لمدى التكامل أو التنافس بين الهياكل الإنتاجية للدول المشتركة: حيث تشير التكاملية إلى وجود فوارق جوهريّة في حجم الإنتاج. أي أن البلاد المشتركة تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا في المنتجات المصنوعة ،

- أما التنافسية فتشير إلى أن الدول المشتركة تنتج إلى حد كبير سلعاً من نفس النوع قبل تكوين الاتحاد.
- فإنه إذا كانت الاقتصاديات متنافسة فإنه يمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية بدرجة أكبر خاصة إذا كانت الفروق في تكاليف إنتاج السلع التي كان يجري إنتاجها قبل قيام الاتحاد كبيرة.
- أما إذا كانت الاقتصاديات متكاملة فإن هذه الدول ليس لها حاجة إلى قيام هذا الاتحاد، فضلاً عن إن الاتحاد بينها قد يترتب عليه نتائج سالبة بالنسبة للإنتاج.
- أما بالنسبة لحجم الاتحاد أنه كلما زادت المساحة الاقتصادية للاتحاد كلما زاد مجال تقسيم العمل، وتزيد الفرص المتاحة لإعادة توزيع الإنتاج تزداد تبعاً لاتساع المساحة.



- كذلك فإن الزيادات المتتالية في حجم الإتحاد تقلل من إمكانية تحويل التجارة. ويرى تبرزن علاوة على ذلك أن كل امتداد للاتحاد يزيد من الإنتاج الكلي وبذلك يزيد من الرفاهية العالمية.
- وبناءً على ذلك فكلما زاد حجم السوق كلما عظمت المكاسب التي يحققها العالم من جراء التكامل.

- وذلك لأن زيادة حجم السوق عن طريق التكامل برفع الإنتاجية إلى مدى أكبر إذا كان الحجم المبدئي للسوق صغيرا وعلى ذلك فإن قيام التكامل بين عدد من البلاد الصغيرة قد يؤدي إلى مزيد من العوائد على البلدان المشتركة ومزيد من التحسين في الكفاءة العالمية.
- ويتوقف حجم الاتحاد على مدى توافقي أو تنوع الأذواق والمواصفات ووحدات الوزن والقياس والعادات إذ أنها من العوامل الهامة في تداول المنتجات وكلما توحدت هذه العوامل كلما كانت الاستفادة من التكامل أقرب منالا.

■ وأما بالنسبة للعنصر المكاني فإن للقرب بين البلدان المتكاملة عدة مزايا أهمها قصر المسافة التي يتعين قطعها بالنسبة للسلع المتبادلة، وتشابه الأذواق، كما وأن إقامة مسالك توزيع السلع في البلاد المتجاورة تكون أكثر سهولة، بالإضافة إلى أنه قد يكون للبلدان المتجاورة تاريخا مشتركا ووعيا بالمصالح المشتركة لذا تكون أشد رغبة في تنسيق سياستها الاقتصادية مما يسهل تنسيق هذه السياسات.

■ وفيما يختص بمدى ارتفاع الرسوم الجمركية فإن النتائج المتحققة عن الاتحاد تكون أكثر فاعلية في زيادة الإنتاج كلما كان متوسط مستوى الرسوم الجمركية على التجارة بين البلاد المشتركة قبل اتحادها مرتفعا، وكلما انخفض مستوى التعريف الجمركية للاتحاد تجاه العالم الخارجي وانخفض هذا المستوى أيضا في أسواق التصدير خارج الاتحاد.



## ولقياس الآثار الناجمة عن قيام الاتحاد الجمركي على الإنتاج في الدول المشتركة يمكن التعرف على الحالات التالية:

- فإذا أدت إزالة الرسوم الجمركية داخل الاتحاد إلى نمو الإنتاج في مناطق داخل الاتحاد أكثر كفاءة من المناطق التي خارج الاتحاد كان الاتحاد منشأً للتجارة،
- أما إذا أدت إلى تحويل الإنتاج أو جزء منه إلى مناطق داخل الاتحاد أقل كفاءة من المناطق خارجه كان الاتحاد محولاً للتجارة.
- ويتحقق التأثير المفيد لإزالة الحواجز الجمركية إذا رجع خلق التجارة على تحويلها،
- ويتوقف مقدار المكسب أو الخسارة المتحققة على الفروق في تكاليف الإنتاج قبل إزالة الحواجز الجمركية وبعدها.

- وعموماً فإن كل من نشأة وتحويل التجارة يعد مفيداً في حالة الدول النامية إذ ينجم عنها إحلال السلع المنتجة داخل الاتحاد محل السلع الأجنبية وبذا يمكن توفير العملات الصعبة للحصول على السلع الإنتاجية الضرورية من العالم الخارجي للتنمية الاقتصادية.
- أما آثار قيام الاتحاد على الاستهلاك فإن هذه الآثار قد تكون إيجابية أو سلبية تبعاً لنفس العوامل التي يتوقف عليها آثار قيام الاتحاد على الكفاءة الإنتاجية وهي مدى التكامل والتنافس بين الاقتصاديات المشتركة. إلخ. وبصفة عامة فإن زوال القيود والرسوم الجمركية على تحركات السلع بين الدول الأعضاء يتيح للمستهلكين إشباعاً أكبر بما ينشأ عنه من تبادل سلعي بين هذه الدول.

■ بالإضافة إلى أن قيام الاتحاد يؤدي إلى تغيير نمط التجارة مع العالم الخارجي وما يترتب على ذلك من تأثير على عناصر التجارة بزيادة أسعار الصادرات وخفض أسعار الواردات وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات. وإلى تحقيق وفورات إدارية على هيئة وفر في تكلفة جهاز الدولة المالي كنتيجة لإلغاء الرسوم الجمركية، وفي الزمن اللازم لتنفيذ إجراءات الجمارك بما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الدخل الحقيقية للبلدان المشتركة في الاتحاد وزيادة رفاهيتها الاقتصادية.

■ وعادة ما يتطلب قيام الاتحاد الجمركي أو أي وسيلة أخرى من وسائل التعاون اقتران ذلك بقدر من التنسيق بين النظام النقدي في كل من الدول المشتركة. إذ أن قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين هذه الدول يتوقف على إمكانية تحويل العملات المحلية للدول المشتركة وتعالج الوسيلة التالية التنسيق النقدي بين البلدان المتكاملة.

■ ثالثاً: الاتحاد النقدي: يقتصر التكامل في هذا النوع من الاتحاد على تنسيق السياسات النقدية والمصرفية المتبعة في الدول المشتركة في الاتحاد. ويقوم عمل هذه الاتحادات على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المشتركة وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثمار وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد.



■ لذا فإن هذه الاتحادات يتم فيها إنشاء صندوق موازنة للمحافظة على ثبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء عن طريق قيام الصندوق بشراء وبيع هذه العملات بالأسعار المثبتة، فإذا ما زاد ما لدى الصندوق من عملة دولة معينة عن الحصة المحدودة لها فإن للصندوق الحق في طلب استبدال هذه العملة الزائدة بالذهب أو بعملات أخرى يتفق عليها. أو أن يتم إنشاء اتحاد إقليمي للمدفوعات يعمل على تأمين حرية التحويل الخارجي للعملة وتثبيت أسعار صرفها واستحداث نوع من المقاصة الإقليمية لتسوية المدفوعات بين الدول المشتركة في الاتحاد بالإضافة إلى إيجاد تنظيم دائم لتسوية مدفوعات الدول الأعضاء مع غيرها من الدول.

■ ويقوم الاتحاد بتقديم قروض قصيرة الأجل للدول الأعضاء لتحسين وضع موازين مدفوعاتها حتى لا تضطر إلى تخفيض قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي وذلك حتى تتمكن من تخفيض أسعار منتجاتها بالقدر الذي يتيح لها زيادة صادراتها وتقليل وارداتها لعلاج العجز في ميزان مدفوعاتها.

رابعاً: السوق المشتركة: تتضمن السوق المشتركة علاوة على إلغاء الحواجز الجمركية وتوحيد التعريفات الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء كما في الاتحاد الجمركي إطلاق حرية انتقال عناصر الإنتاج، مما يؤدي إلى إمكانية الاستفادة الكاملة من هذه العناصر حيث يمكن انتقال العمال من المناطق التي يقل فيها الطلب عليهم إلى حيث يزداد الطلب، وتشمل عناصر الإنتاج ما يلي:

■ رأس المال لن يبقى في مشروعات غير مجزية أو عاطلاً في مناطق معينة. فإنه يمكن في ظل اتفاقية السوق المشتركة مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج ومعدلات نمو الإنتاج عنها في حالة الاتحاد الجمركي. وعلى الرغم من ذلك فإن عدم تنسيق السياسات الضريبية والنقدية والإنتاجية لا بد وأن يظهر تفاوتاً في درجة استفادة الدول من الاتحاد حيث تستفيد الدول الأكثر تقدماً عن غيرها من الدول المشتركة في الاتحاد، ذلك لأن إلغاء القيود على التجارة وانتقال عناصر الإنتاج من شأنه أن يجذب كلا من رأس المال والعمل الماهر نحو الأقاليم المتقدمة في الاتحاد، كذلك فإن حرية انتقال المنتجات تفيد الصناعات الناشئة خاصة إذا كانت هذه الأخيرة في الأقاليم الفقيرة وما يترتب على ذلك من زيادة مدى التفاوت في مستويات المعيشة بين هذه الأقاليم.

خامساً: الاتحاد الاقتصادي: يعد الاتحاد الاقتصادي صورة أرقى من صور التكامل الاقتصادي عن السوق المشتركة حيث يجمع بين إلغاء القيود على حركات السلع وعوامل الإنتاج وبين قدر معين من تنسيق السياسات الاقتصادية بقصد إزالة التمييز الذي يرجع إلى اختلاف تلك السياسات. إلا أنه يقصر عن توفير كافة المزايا المترتبة على توحيد كافة السياسات النقدية والضريبية والاجتماعية التي يتميز بها الاتحاد الاقتصادي التام.

سادساً: الوحدة الاقتصادية: ويفترض في هذا الاتحاد توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها. كما أن قيامه يتضمن إنشاء سلطة عليا يكون لها الحق في اتخاذ قرارات ملزمة للأعضاء.

■ ويتميز هذا الاتحاد بتوفير كافة الأسس اللازمة لقيام صرح التكامل الاقتصادي فيه، لذا فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخل الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين بما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية وغالبا ما يجمع هذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه.

■ وتنشأ هذه الاتحادات بين مجموعة من البلدان المتجاورة في الموقع الجغرافي والمقاربة في المصالح المادية والمعنوية والتي تربطها روابط ثقافية واجتماعية وتاريخية وثيقة.

# أهمية التعاون الاقتصادي العربي

■ تعد الدوافع الاقتصادية أحد الاعتبارات الرئيسية لتنشيط التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، إذ إن اقتصاديات هذه الدول تتسم بانخفاض دخولها القومية، وضيق أسواقها المحلية، وقيام النشاط الاقتصادي فيها على التخصص في إنتاج المواد الأولية، ومن ثم تعتمد في تجارتها الخارجية مع دول العالم الأخرى إلى درجة كبيرة على ناتج واحد أو ناتجين فقط من هذه المواد الأولية. وقد ترتب على هذه الخاصية اتجاه الاقتصاديات العربية نحو التنافس بدلا من الترابط وضعف تبادلها التجاري مع بعضها.

■ ورغم أن الدول العربية تنتج من المواد الغذائية والمعدنية ما يكاد يكفي حاجتها جميعا إلا أن كل منها قد اتجه إلى تصدير منتجاته إلى دول غير عربية واستيراد احتياجاته منها بدلا من تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد العربية، وقامت في الدول العربية صناعات متنافسة تهدف إلى إنتاج نفس المنتجات تقريبا، لذلك زاد اعتماد الدول العربية على الدول الأخرى خاصة الدول الصناعية، وزاد حجم تبادلها التجاري معها مما تسبب في تبعية اقتصاديات الكثير من الدول العربية من حيث مستوى النشاط الاقتصادي ومن حيث التغيرات في اقتصاديات دول العالم الخارجي التي تتعامل معها .

■ كما وأن تقلبات صادرات البلاد العربية يؤثر أيضاً في مقدرتها على استيراد السلع الاستهلاكية والاستثمارية اللازمة للتنمية الاقتصادية وبعض المواد الأولية اللازمة لها مما يتسبب في تعرض مشروعاتها التي تعتمد على استيراد السلع الاستثمارية من الخارج لمثل هذه التقلبات في تنفيذها وفي معدلات إنتاجها .



- بالإضافة إلى أن دور الدول العربية في التجارة العالمية محدود إزاء تركيز هذه التجارة العالمية حالياً بدرجة كبيرة في المنتجات الصناعية لذا فإن حصيلتها منها محدودة إلى جانب إمكان الدول الصناعية النهوض بإنتاجها الزراعي وبتطوير أنواع عديدة من المواد لإنتاج بدائل للمواد الأولية التي كانت تستوردها.
- لذا فإن الدول العربية لا تستطيع مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية منفردة.
- ولا يقتصر الأمر على ذلك إذ أن الدول العربية تواجهها عقبات أخرى كثيرة في سبيل هذه التنمية أهمها:-

1. انخفاض مستويات الإنتاجية في معظم ميادين النشاط الاقتصادي كنتيجة حتمية لسوء توزيع عناصر الإنتاج المختلفة على الوطن العربي من أرض وعمل ورأس مال وتنظيم إدارة.
2. انخفاض مستويات المعرفة الفنية.
3. انخفاض معدلات الادخار والاستثمار.
4. واتجاه معدلات التبادل الدولي لغير صالحها.
5. عدم توفر المنافذ الطبيعية للتجارة الخارجية لبعض هذه البلاد.
6. قيام كتكتلات اقتصادية كبرى بين الدول الصناعية وما يستتبعه قيامها من تضيق الحناق الاقتصادي على الدول العربية.

7. ضيق نطاق المساعدات التي تقدمها الدول الصناعية للدول العربية واقترانها بشروط سياسية واقتصادية لا تقبلها الدول المستقلة.
8. ضعف جهود المؤسسات الدولية في مساعدة الدول العربية على مجابهة تحديات التنمية.
9. عدم استقرار هذه النظم وما يرتبط بها من مشكلات وما يترتب على ذلك من اثار سلبية بالنسبة للدول العربية.

■ وفي سعي الدول العربية لحل مشاكلها نحو التغلب على تخلفها الاقتصادي، ورفع مستوى معيشة السكان بها فإنها يمكنها إتباع سياسات محددة للتنمية الاقتصادية لرفع الكفاءة الاقتصادية لاستغلال الموارد الحالية المتاحة واستغلال مصادر الثروة الطبيعية الكامنة التي لم يتم استغلالها بعد، وتصنيع الموارد الطبيعية المصدرة بدلاً من تصديرها في صورتها الخام حيث يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة الصادرات، بالإضافة إلى تهيئة فرص جديدة للعمل، فضلاً عن تحرير الاقتصادات العربية من تبعيتها للاقتصادات الأجنبية.



■ من أجل التغلب على هذه العقبات وجب على الدول العربية تفعيل التعاون وإحداث تنمية اقتصادية عربية مشتركة، حيث يمكن التغلب على ضيق السوق بفتح أسواق هذه الدول أمام إنتاجها جميعا وذلك بإتباع أساليب التعاون تدريجيا ويمكن الاتفاق عليها، كما يمكن تشجيع إقامة وتوسيع المشروعات الصناعية على أساس اقتصادي سليم يتمتع بمزايا وفورات الإنتاج الكبير، وكذلك يمكن التغلب على ندرة بعض عناصر الإنتاج في البلاد العربية متفرقة بإزالة الحواجز أمام حركة وانتقال عناصر الإنتاج بين البلاد العربية، وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية العربية مما يساعد على استغلال موارد الثروة العربية المتاحة والوصول إلى مستوى مرتفع لإنتاجية هذه الموارد فضلاً عن استكشاف الموارد الكافية وتوجيهها للاستغلال الاقتصادي الأمثل.

■ كذلك يجب العمل على توطين الصناعات العربية بتخصص كل دولة في الصناعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية ، وعليه تقوم الدول العربية الأخرى بإحلال وارداتها من هذه الصناعة من هذه الدول العربية محل وارداتها من العالم الخارجي، وبذا يتوفر لديها العملات الصعبة للحصول على السلع الرأسمالية الضرورية من العالم الخارجي، وبذا يتم ترشيد توزيع أنشطة الإنتاج والتجارة بين الدول العربية، وتزداد مكاسبها وبالتالي قدرتها على النمو الاقتصادي، ولا شك أن توسيع رقعة السوق سيعمل على تشجيع رأس المال الأجنبي الخاص على الاستثمار المباشر في المنطقة العربية.

■ فضلاً عن أن ذلك سيعمل التعاون العربي على زيادة التجارة، بين الدول العربية وزيادة منافعتها، مما يترتب عليه الإسراع بالتنمية الاقتصادية، وبالتالي رفع مستوى معيشة سكانها، وزيادة دخولهم وهذا التعاون الاقتصادي يفتح أمام هذه الدول مجالا واسعا للتغلب على عقبات المنافسة الأجنبية والتكتلات الاقتصادية بما يحققه من زيادة الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد وخفض نفقات الإنتاج وزيادة قوة المساومة مع العالم الخارجي .

■ وللبلاذ العربية موقع جغرافي متميز عند ملتقى قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا، وأهمية بالغة لكونه جسرا بين هذه القارات الثلاث، ومعبرا للتجارة العالمية وطريقا للمواصلات، كما تحتوي الأرض العربية على ثروات معدنية وفيرة ومتنوعة، وتحتل الدول العربية مركزا هاما في صادرات بعض المواد الأولية اللازمة للصناعة في الدول الكبرى، وتمثل هذه الدول العربية سوقا رائجة لمنتجات الدول الكبرى الصناعية.



■ وتوافر في الوطن العربي أراضي قابلة للزراعة عظيمة الاتساع وموارد ضخمة وموارد معدنية وافرة.

■ وبالنسبة للموارد البشرية فإن القوى العاملة العربية متوافرة كذلك فإن الوطن العربي لا يفتقر إلى عنصر الإدارة.

■ وأما بالنسبة للموارد الرأسمالية فإن المتوفر منه يفوق فرص استثماره إلا أنه ليس بين الدول العربية دولة واحدة تملك بمفردها من هذه الموارد والإمكانات وتكامل عناصر الإنتاج بجدودها الراهنة ما يمكنها من تحقيق الرخاء الحقيقي المستمر للسكان أو يجعل منها قوة اقتصادية، وهنا تتضح أهمية التعاون العربي.



■ وبتحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج بين أرجاء الوطن العربي فإنه يمكن إقامة صرح اقتصادي عربي متين يعمل على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية من استخدام هذه العناصر.

■ كما يحقق التعاون والتكامل الاقتصادي للدول العربية نمواً موسعاً في اقتصادياتها بتحقيق وفورات السعة وسوق كبير الحجم وتقليل عنصر المخاطرة في التجارة بين البلدان وسرعة دوران عجلة التقدم الفني ويرى Meade أنه كلما زادت المساحة الاقتصادية للدول كلما زاد مجال تقسيم العمل، كما أن الفرص المتاحة لإعادة توزيع الإنتاج وفقاً لمبادئ وشروط الكفاءة الاقتصادية تزداد تبعاً لانتساع هذه المساحة، ويرى Tinbergen أن كل امتداد للمساحة الاقتصادية للدول يزيد من الإنتاج الكلي وبذلك يزيد من الرفاهية العالمية والعربية أيضاً.

- وتعدد مقاييس حجم السوق بتعدد الآراء في قياسه فيرى Kuznsts قياس هذا الحجم على أساس عدد السكان والامتداد الجغرافي للدول.
- حجم السوق العربية الإجمالية: بقياس حجم السوق العربية الإجمالية وفقا لمقاييس عدد السكان والرقعة السطحية الأرضية وحجم الدخل القومي العربي عام 2011 فقد تبين أن هذه السوق عظيمة الاتساع، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- أولاً: حجم السوق العربية الإجمالية تبعاً للرقعة السطحية الأرضية: تقدر سعة السوق العربية مقاسه بالرقعة السطحية الأرضية العربية نحو 14,2 مليون كم<sup>2</sup> نسبتها 10% إلى العالم.
- ثانياً: حجم السوق العربية الإجمالية تبعاً لعدد السكان: تصل سعة السوق العربية الإجمالية مقدرة بعدد السكان إلى نحو 362.139 مليون نسمة، نسبتهم 4,9% إلى العالم.

■ ثالثاً: حجم السوق العربية الإجمالية تبعاً لحجم الدخل القومي: بدراسة  
اتساع السوق العربية الإجمالية مقدرة بحجم الناتج المحلي الإجمالي العربي  
فقد وجد أن اتساع هذا السوق يساوي 2.365.373 مليار دولار  
أمريكي.